



خلال حفل الاستقبال الذي أقامه بديوانه في النهضة بحضور عدد من الشخصيات والناخبين

العبد الجادر: «الدستورية» بسطت رقابتها على مراسيم الضرورة وحسنت الجدل



فريق العمل بحملة العبد الجادر في نقطة جماعية (تصوير: صالح محمد)



د. محمد العبد الجادر متحدثاً



العبد الجادر مستقبلاً أبناء الدائرة الثانية

■ **نحمل هموم العديد من القضايا وأبرزها الإسكان والخدمات العامة والشباب والمرأة ■ على الحكومة توضيح رؤيتها للمستقبل وتطبيق القانون والبدء بإصلاحات عامة**

المالي والتجاوزات ووضع خطط طموحه لتطوير الخدمات الطبية وبناء جامعات حكومية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب وتشجيع العمل الحر والمهني وتطوير البنى التحتية والاهتمام بالبيئة البحرية. واختتم العبد الجادر تصريحه متمنياً من الناخبين المشاركة في الانتخاب يوم السبت القادم واختيار الأفضل والأفكار لخدمة الكويت وفقاً لمعايير المواطنة الحق والابتعاد عن أسس الاختيار القائمة على القرابة والطائفة أو القبيلة.

بالحفاظ عليها والتمسك بدستور 1962 والدفاع عن حريات المواطنين والمال العام، والتي منها استلهمنا شعارنا لهذه العام وهو «لندوم». وذكر العبد الجادر أن القضايا التي تحمل همومها كثيرة وأهمها الإسكان والخدمات العامة وقضايا الشباب والمرأة. وطالب الحكومة توضيح رؤيتها للمستقبل وتطبيق القانون وعدم الركون إلى اضعاء الوقت والزمن والبدء بإصلاحات في الإدارة العامة والخدمة المدنية والاهتمام بالقطاع الاقتصادي والنقطي ووقف الهدر

الزمنة بحضور عدد من الشخصيات والناخبين أن حملته الانتخابية تعتبر حملة وطنية بامتياز وتضم شباباً من كل الفئات والطوائف وحرصنا فيها على تخفيض كلفة الاتفاق حتى تكون مثالا للحملات الانتخابية التي أن الأوان لوضع سقف لها تحقيقاً للعدالة ومبدأ تكافؤ الفرص. وشكر فريق الشباب المتطوعين العاملين في حملته الانتخابية الذين ضربوا أروع أمثلة التفاني بتبنيهم قضايا وطنهم وتقديم قوتهم وجهدهم في سبيل إيصال رسالتنا التي تتطلع من حب الكويت ورغبتنا الجادة

كتب **مصطفى كامل**

أكد مرشح الدائرة الثانية د.محمد العبد الجادر أن انتخابات 2013 تجري في ظل ظروف اقيمية ومحلية غاية في الحساسية وأنها جاءت بعد حكم المحكمة الدستورية الذي بسط رقابتها على مراسيم الضرورة حاسماً الجدل الدستوري والقانوني. وأضاف العبد الجادر خلال حفل الاستقبال الذي أقامه بديوانه في منطقة

هناك شركات كويتية لم تستطع العمل هنا ووجدت الفرصة بالخارج فأبدعت الجاسر: لابد من تعديل قانون الـ B.O.T ودعم القطاع الخاص للنهوض بالبلاد



باسر الجاسر

العمل بشغافية وصوق من أجل أن تأخذ جميع الشركات فرصها في العمل ببلدها. وأعرب الجاسر عن أمه بأن يقوم مجلس الأمة المقبل بأعادة دراسة قانون «B.O.T» وتشجيع الاستثمار من أجل إعادة الريادة إلى الكويت والتي فقدناها بالسنوات الأخيرة بسبب المصاعب الكثيرة التي تواجه المستثمرين وكل من لديه رأس مال حتى من الشباب لاستثماره في بلده وتنميته. ودعى الجاسر الحكومة إلى طرح الكثير من المشاريع المستوفقة لديها منذ سنوات طويلة وتشمل المدن العالية وإنشاء الاستراحات على الطرق السريعة وتنمية الجزر الكويتية وخصوصاً فيلكا التي تعتبر من أفضل الجزر.

وتمنى الجاسر من المسؤولين في البلاد أن يقوموا بعمل دراسة عن الشركات التي قامت بتنفيذ مشاريع علاقة خارج الكويت وخصوصاً في دول الخليج فإنهم سيجدون أن أغلبها هي شركات كويتية لم تستطع العمل في بلدها ووجدت الفرصة خارجها فأبدعت واستطاعت النجاح في استثماراتها وحتى الدول التي تعمل بها استفادت من خلال التطور الذي حصل في العمل لديها بسبب الشركات الكويتية. وذكر الجاسر أن العمل في الكويت انحصر على بعض التجار النافذين والذين يخوضون العمل السياسي ويحاولون مساومة الحكومة في الكثير من الأمور من أجل تمرير مناقضاتهم وهو أمر مرفوض بمتاتا ورأى أنه من الضروري

رفض مرشح الدائرة الثالثة ياسر الجاسر الجاسر تهميش دور القطاع الخاص في البلاد مؤكداً أن هذا القطاع كان وما زال هو المساهمة الكبيرة في التنمية الشاملة بالكويت واستطاع الدخول في بلدان كثيرة وساهم في إرتقاها بفضل حكمة وخبرة القائمين عليه. وكشف الجاسر أن هذا القطاع الخاص أصبح يعاني كثيراً في الوقت الحالي بعد إقرار قانون «B.O.T» الذي أوقف عملية تنمية البلاد بسبب ما فيه من مواد لا يستطيع من خلالها أحداً العمل لكثرة العقبات الموجودة فيه إضافة إلى قانون الخصخصة وضباب الشفافية وتكاؤ الفرص مما جعل الاستثمار لهم في الكويت غير مجدي وطارد للمستثمر الوطني.

الالتزام بمبدأ سيادة القانون يمثل قاعدة أساسية لإعلاء المشروعية الدبوس: يجب توظيف الفوائض النفطية بتشديد حزمة من المشاريع التشغيلية

الإسكان والتوظيف مطالب تكمن في تحقيق مطالب المواطن الذي يستحق أن ينعم بالرخاء والاستقرار الاجتماعي والمعيشي والاقتصادي. مبيناً أن طرح حلولاً لمشكلات تحت قبة البرلمان تستدعي فهم وقراءة ما يطرح جيداً من أجل الوصول إلى الحلول والمعالجات السليمة ذات المردود الإيجابي الذي يلبي طموح كل مواطن وبما يتسق مع الحكمة والدبلوماسية في الطرح تجنباً للتحديات والتأزيم السياسي.



سلطان الدبوس

وأوضح أن الالتزام بمبدأ سيادة القانون يمثل قاعدة أساسية لإعلاء مبدأ المشروعية واحترام الحقوق والحريات العامة. مشيراً إلى أن مكافحة الاختلالات الإدارية في المؤسسات الحكومية أصبح مطلباً هاماً يجب أنجازة بأقصى سرعة وذلك من خلال إقرار القوانين.

مسيرة المواطن الكويتي، مشيراً إلى أنه يهدف في المقام الأول للدولة ونقاع عدد كبير من أمضى 30 سنة في الخدمة. فمن فائز الصراخ السياسي في حال استمرت الأوضاع على ما هي عليه. وأضاف الدبوس في تصريح صحافي أن وضع الحلول للقضايا الشائكة مثل

دعا مرشح الدائرة الخامسة سلطان الدبوس إلى ضرورة إعادة توظيف الفوائض النفطية عن طريق تشييد حزمة من المشاريع التشغيلية التي تحقق عائداً موازنةً لمداخل النفط كمصادر بديلة تخدم مستقبلاً ارتفاع معدلات النمو السكاني والوفرة المالية للرجال القادمة. وطالب الدبوس في الوقت ذاته بضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية في جميع مجالات الدولة وابتعاث الكويتيين إلى الخارج لجلب الخبرة. مشدداً على ضرورة تفعيل وتيرة الشراكات الأجنبية التي تعرض على الدولة من قبل القطاع الخاص في المجال الصحي والتعليمي والتكنولوجي. وقال أن برنامجه الانتخابي سيشتغل على ملفات رئيسية سيعالج من خلالها الهموم والأشكاليات التي تعرقل

وأعية على قدر من المسؤولية تدرك واجباتها وتسعى لتنفيذها، فالعمل هو الأساس لا الكلام الرنان والتصريحات التي لا تحمل أكثر من الفاظها دون نتائج تذكر على أرض الواقع. مؤكداً أن الشعب الكويتي يملك من الثقافة والقدرة على النقرة بين القول والعمل، وأنه قد أصبح في مكان لا يستطيع معه الصبر على رؤية الصورة لا تغيير، ورؤية التردّي وخاصة في المستوى المعيشي والخدمي، مضيفاً أنه لا بد من المتابعة والحاسبة والرقابة لما تضمنته خطة التنمية من مشروعات وخطوات، وتقديم تقارير بصورة دورية لما تم إنجازه بصورة فعلية، واستدراك ومعالجة أوجه القصور والخلل لنفاذي أي إخفاقات في المرحلة المقبلة ولتتمكن من تحقيق ما يصبو إليه الشعب الكويتي بكل انطافه.

الأداء الحكومي يعكس حالة التخبط والعشوائية في اتخاذ القرار

وشدد النصار على أنه قد بات من الضروري في هذه المرحلة ضرورة المصارحة والمكاشفة، وتحمل كل مسؤوليته نحو قضايا المواطنين، وأن تكون لدينا حكومة



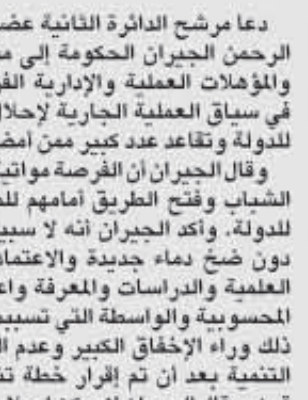
عبد الرحمن النصار

سنوات وما لازمها من تصريحات جوفاء لرسم واقع خيالي لحال الكويتيين ومستقبلهم، والحقيقة لا تخفى على أحد، فأين التخطيط؟ وأين التنمية؟ وأين التطور الذي نتج عن هذه الخطة؟ وأين المشاريع التي تم إنجازها لترجم كل ذلك؟ وأين الآثار التي تترجم تحقيق أي إنجاز سواء في الخدمات العامة أو الاقتصاد أو التعليم أو حتى على المستوى المعيشي للمواطنين؟ وأوضح النصار أن عدم إنجاز أي من المشاريع يعكس بلا شك عدم ادراك واستيعاب الحكومة لهذه الخطة من أماناً أي إنجاز في أي مجال من المجالات، فلم نخرج إلا بالصداق بسبب تكرار هذه الكلمات على أسنة المسؤولين ليل نهار وفي كل المناسبات. واستدل النصار على ذلك بخطة التنمية التي تم إقرارها قبل نحو 3

أكد مرشح الدائرة الثانية عبدالرحمن النصار أن الشعب الكويتي قد مل سماع المصطلحات الرنانة التي اعتمدها وزراء الحكومات السابقة وأعضاء المجالس النيابية المتعاقبة، فكثيراً ما يتردد على أسماع الشعب الكويتي على مدار الساعة مصطلحات «التنمية الجيدة التخطيط الاستراتيجي التطوير...» وغيرها من المصطلحات المرادفة والتي لا تكاد تتعدى سياقها الإنشائي وتحمل الأحلام والطموحات، ولكن الواقع يصدمنا جميعاً فلا نكاد نرى أماناً أي إنجاز في أي مجال من المجالات، فلم نخرج إلا بالصداق بسبب تكرار هذه الكلمات على أسنة المسؤولين ليل نهار وفي كل المناسبات. واستدل النصار على ذلك بخطة التنمية التي تم إقرارها قبل نحو 3

لا سبيل لإصلاح الجهاز الإداري للدولة دون ضخ دماء جديدة الجيران للحكومة: امنحوا الشباب الفرصة لتولي المناصب القيادية

دعا مرشح الدائرة الثانية عضو التجمع الإسلامي السلفي د.عبد الرحمن الجيران الحكومة إلى منح الشباب من اصحاب الكفاءة والمؤهلات العملية والإدارية الفرصة في تولي المناصب القيادية في سياق العملية الجارية لإحلال قياديين جدد في الجهاز الإداري للدولة ونقاع عدد كبير من أمضى 30 سنة في الخدمة. وقال الجيران أن الفرصة مواتية للحكومة لإختيار جديتها في دعم الشباب وفتح الطريق أمامهم للمشاركة في قيادة الجهاز الإداري للدولة. وأكد الجيران أنه لا سبيل لإصلاح الجهاز الإداري للدولة دون ضخ دماء جديدة والاعتماد على الشباب المؤهل بالشهادات العلمية والدراسات والمعرفة واعتماد معيار الكفاءة والابتعاد عن المحسوبية والواسطة التي تسببت في ترهل الجهاز التنفيذي وكان ذلك وراء الإخفاق الكبير وعدم القدرة على تنفيذ مشروعات خطة التنمية بعد أن تم إقرار خطة تنمية خمسية لأول مرة منذ ربع قرن. وقال الجيران لا يمكن إصلاح الجهاز الإداري للدولة في اعتماد معيار الأقدمية فقط لتولي المناصب بدلاً من تركوا مناصبيهم.



عبد الرحمن الجيران



عبد الرحمن الجيران